الأمم المتحدة

S/PRST/2002/35*



Distr.: General
13 December 2002
Arabic
Original: English

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٦٦٢ التي عقدها مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"١ - إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، وخاصة بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8)، والقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، والقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1201)، يعيد تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، ويؤكد من جديد احترامه لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

"٢ - ويعرب مجلس الأمن عن دعمه القوي للنهج الموحد الذي تتبعه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إزاء تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ويكرر تأكيد دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال، ومؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال الذي تجري أعماله حاليا في مدينة إلدوريت بكينيا تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية. ويحث المجلس كل الأطراف في جميع أنحاء الصومال على المشاركة في هذه العملية وفقا لإطار العمل الذي وضعته الهيئة، ويتوقع أن يتم الالتزام بالمقررات التي تتخذ في جميع مراحل هذه العملية، وتنفيذها على وجه السرعة، بما في ذلك الإعلان المتعلق بوقف أعمال القتال وهياكل عملية المصالحة الوطنية في الصومال ومبادئها، وهو الإعلان الذي وقّعته جميع الوفود في إلدوريت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (المشار إليه فيما بعد باسم "إعلان إلدوريت").

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

131202 131202 02-73715 (A)
0273715

"٣ - ويرحب مجلس الأمن بإعلان إلدوريت باعتباره خطوة هامة صوب بلوغ الهدف الأسمى المتمثلة في إنهاء العنف ووضع حد لمعاناة الشعب الصومالي ومنحه السلام الذي يستحقه بشدة. ويهيب المجلس جميع الأطراف وقف جميع أعمال العنف واحترام وقف أعمال القتال.

"٤ - ويرحب مجلس الأمن كذلك بالإعلان المشترك الصادر عن الأطراف المشاركة في اجتماع مقديشيو في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (المشار إليه فيما بعد باسم إعلان مقديشيو) بما في ذلك التزامها المعلن بوقف جميع أعمال القتال، وبالعمل معا من أجل وضع حد لعمليات القتل والاختطاف التي يتعرض لها الأبرياء، واختطاف وسائل النقل العام في المدينة، كما يشجعها على حل جميع خلافاتها عن طريق الحوار مع التحلي بحسن النية. ويلاحظ المجلس الاتفاق الإضافي المبرم في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من قبل الأطراف المعنية من أجل التعاون، عن طريق الوسائل السلمية للقيام، في جملة أمور، بإعادة افتتاح المطار الدولي والميناء في مقديشيو وإعادة الحياة للخدمات العامة في المدينة.

"٥ - ويلاحظ المجلس مع الارتياح بدء المرحلة الثانية في عملية المصالحة الوطنية الصومالية في إلدوريت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويرحب بها كخطوة مهمة إلى الأمام. وسيواصل المجلس متابعة العملية باهتمام بالغ، ويشجع بقوة جميع الأطراف على مواصلة مشاركتها البناءة وفقا لإطار العمل الذي وضعته اللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية الدولية، متحلين بروح التسامح والفهم المتبادل في كل مرحلة من مراحل العملية.

"٦ - ويشيد مجلس الأمن بما أبدته حكومة كينيا من التزام خاص كبلد مضيف، وباللجنة الفنية التابعة للهيئة التي تتألف من دول المواجهة الثلاث، كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، على الدور البالغ الأهمية الذي تقومان به في تيسير هذه العملية. ويشجعهما بشدة على مواصلة القيام بدور فعال وإيجابي في تعزيز هذه العملية.

"٧ - ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء التي تستطيع أن تقدم مزيدا من التبرعات دعما للعملية على أن تفعل ذلك على وجه السرعة من خلال اللجنة الفنية التابعة للهيئة.

"٨ - وإذ يدين مجلس الأمن الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت موظفي تقديم المساعدة الإنسانية والمدنيين في الصومال، يرحب باتفاق جميع أعضاء الوفود في إلدورِيت على ضمان أمن جميع موظفي المساعدة الإنسانية والإنمائية ومنشآتها،

ويحثهم على اتخاذ خطوات عملية للسماح لموظفي المساعدة الإنسانية بالتحرك بأمان وبدون عراقيل فيما يبذلونه من جهود لتقديم المساعدة في جميع أرجاء الصومال.

"٩ - ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء حالة المشردين في الصومال ويحث السلطات ذات الصلة والدول الأعضاء المعنية على تقديم الدعم من أجل عودة اللاجئين الصوماليين وإعادة إدماجهم، وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المشردين داخليا، وإسباغ الحماية عليهم. ويلاحظ المجلس بعين القلق، بوجه خاص، حالة ٠٠٠ ١٥٠ من المشردين داخليا الموجودين في المناطق التابعة لمقديشيو والتي لا يزال يتعذر على موظفي المساعدة الإنسانية الوصول إليهم. ويدعو المجلس الفصائل المسلحة إلى القيام فورا بتوفير فرص الوصول الآمن لهم ولغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء البلد بما يتفق مع إعلان إلدوريت وإعلان مقديشيو.

"١٠ -ويطلب مجلس الأمن مرة أخرى من جميع الدول الأعضاء والكيانات والأفراد التقيد التام بحظر الأسلحة الذي نص عليه القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، وعززه القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، ويحث جميع الأطراف الصومالية والإقليمية والمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة الأخرى ممن تم الاتصال بهم خارج المنطقة على التعاون التام مع فريق الخبراء في مسعاه للحصول على المعلومات المتعلقة بحظر الأسلحة، وفقا للقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) والمادة ٢-٥ من إعلان إلدوريت. ويعرب المجلس عن تقديره للفريق على الإفادة الشفوية التي قدمها إلى المجلس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ويتطلع المجلس إلى الحصول على تقرير مكتوب من الفريق في نهاية فترة ولايته.

"١١ -ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ الأنشطة التحضيرية بشكل متناسق في الميدان من أجل إيفاد بعثة لبناء سلام شامل في فترة ما بعد انتهاء الصراع في الصومال، حالما تسمح الأحوال الأمنية بذلك، على النحو المنصوص عليه في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

"١٢ -ويسلم مجلس الأمن بأن وضع برنامج شامل لفترة ما بعد انتهاء الصراع من أجل نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة تأهيلها وإعادة إدماجها سيشكل مساهمة مهمة من أجل إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

”١٣ -ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على تقديم دعمه الفعال لعملية المصالحة الوطنية الصومالية التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وإلى عملية المؤتمر الجارية في إلدوريت.

”١٤ -ويعرب مجلس الأمن عن التزامه بمساعدة الأطراف على تنفيذ الخطوات والنتائج الكفيلة بتحقيق السلام، التي يجري اعتمادها على مدار عملية المصالحة الوطنية الصومالية“.